جرانت ثورنتون

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

مصرف اليمن البحرين الشامل

(شركة مساهمة يمنية مقفلة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧م

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain

المحتويات

الصفحة

تقرير مدقق الحسابات المستقل..... .....صفر

بيان المركز المالي..... ..... ١

بيان الدخل..... ..... ٢

بيان التغيرات في حقوق المساهمين..... ٣

بيان التدفقات النقدية..... ٤

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن..... ..... ٦

إيضاحات حول البيانات المالية ٧

جرانت ثورنتون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: السادة المساهمين
مصرف اليمن البحرين الشامل
(شركة مساهمة يمنية مقفلة)
الجمهورية اليمنية - صنعاء

تدقيق . ضرائب . إستشارات
جرانت ثورنتون يمن
شارع الجزائر
صنعاء – الجمهورية اليمنية
ص.ب: ١٨٠٤٥
هاتف: ٥/٤٦٥٠٢٤-١-٩٦٧ +
فاكس:٤٦٥٠٢٦-١-٩٦٧ +
www.gtyemen.com

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة) (المصرف) والمكونة من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م، وكل من بيان الدخل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مصادر وإستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى. إن إعداد هذه البيانات المالية وإلتزام المصرف بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني هو من مسؤولية الإدارة. إن مسؤوليتنا هي إبداء راي حول هذه البيانات المالية إستناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق من أجل الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية.

تشتمل أعمال التدقيق على فحص اختباري للمستندات المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي إستندت إليها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتكون أساساً معقولاً لرأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

لم تقم إدارة المصرف بإثبات قيمة الإنخفاض لبعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بمبلغ وقدره ٥١٣,٦٨٢ ألف ريال يمني وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم (١,١٥) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي اليمني، وبالتالي فإن صافي أرباح العام وحقوق المساهمين تظهران بأكبر مما يجب مبلغ وقدره ٥١٣,٦٨٢ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

الرأي المتحفظ

في راينا، بإستثناء أثر ما تمت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، فإن البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمصرف اليمن البحرين الشامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ولنتائج عملياته وتدفقاته النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية، ومصادر وإستخدامات أموال صندوق القرض الحسن عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

فقرة تأكيديه

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (٤٩) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والتي قد تؤثر على قدرة المصرف على الاستمرار في مزاولة نشاطه في ظل استمرارية هذه الأوضاع. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسألة أخرى

إن البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م قد تم تدقيقها من قبل مدقق آخر بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٧م والذي أبدى فيه رأياً متحفظ حول تلك البيانات.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بإستثناء ما تم ذكره في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فلقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك المصرف بسجلات وحسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. كما لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته أو للنظام الأساسي المصرف أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال العام، بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال المصرف أو مركزه المالي.

جرانت ثورنتون يمن

رمزي العريقي

صنعاء – الجمهورية اليمنية
١٧ يوليو ٢٠١٨م

بيان المركز المالي

	إيضاحات	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ألف ريال يمني	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م ألف ريال يمني
الأصول			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩	٦,٨٥٢,٠٤١	٤,٨٦٥,٦٣٩
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٠	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	١٩,٤١١,٥٦٤
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١١	٣,٨٥٢,٧٣٤	٥,٧٣٠,٦٢٥
إجارة منتهية بالتمليك	١٣	٧٦٧,٧٦٧	٣٢٠,١٦٢
إستثمارات في أوراق مالية	١٤	٣,٣١٤,٢٤١	٧,٠٤٨,٢٤١
إستثمارات عقارية	١٦	٢,٤٤٨,٩٦٢	١,٥٩٤,٧٩١
القرض الحسن	١٧	٣,٣٦٥,٤١٤	١,٨٠٠,٠٠٠
إستثمارات في شركات تابعة	١٨	٢,٦٠١,٦٤١	٢,٦٠١,٦٤١
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١٩	٤,٠٨٧,٥٦٨	٥,٢٧٦,٤٦٤
ممتلكات ومعدات	٢١	١,٦٦٩,٣٧١	١,٣٤٦,٧٥١
إجمالي الأصول		**٥٨,٨٨٣,١٣٧**	**٤٩,٩٩٥,٨٧٨**
الإلتزامات وحقوق أصحاب الإستثمار وحقوق المساهمين			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٢٢	٩,٢٥٦,٩١٩	٥,٠٢٥,٣٨١
حسابات جارية وودائع أخرى	٢٣	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٢١,٥٠١,٥٨١
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	٢٤	٢,١٢٢,٧٨٥	١,٩٩٨,٣٢٠
مخصصات أخرى	٢٥	١١١,٢٨٦	٦٧,٥٣٣
إجمالي الإلتزامات		**٣٩,٥٤٣,٠٥٧**	**٢٨,٥٩٢,٨١٥**
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٢٦	**١٣,٠٨٦,٩٥٣**	**١٥,١٥٠,٧٣٩**
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	٢٧	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
إحتياطي قانوني	٢٨	٢٠٨,٣٣٣	٢٠٨,٢١٣
إحتياطي القيمة العادلة	٢٩	٤٣,٣١٣	٤٣,٣١٣
أرباح مرحلة		١,٤٨١	٧٩٨
إجمالي حقوق المساهمين		**٦,٢٥٣,١٢٧**	**٦,٢٥٢,٣٢٤**
إجمالي الإلتزامات وحقوق أصحاب الإستثمار وحقوق المساهمين		**٥٨,٨٨٣,١٣٧**	**٤٩,٩٩٥,٨٧٨**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	٣٠	**٩,٠٨٩,٤١٢**	**٤,٨٥٠,١٩٦**

المدير المالي
أ/ خالد عبدالوهاب الورد

المدير العام
أ/ سعيد محمد بازرعه

رئيس مجلس الإدارة
أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

مصرف اليمن البحرين الشامل ش.م.ي.م
(بنك إسلامي)
الإدارة العامة - صنعاء
H.O. Sana'a
(Islamic Bank)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain Y.S.C.C

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
إيرادات تمويل عمليات المرابحة	٣١	٣٤١,٨٢٦	٤٦٩,٢٤٤
إيرادات من الإستثمارات المشتركة الأخرى	٣٢	٥٧٥,٦١٦	١,١٤٩,٠٦٨
		٩١٧,٤٤٢	١,٦١٨,٣١٢
يخصم: عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٣٣	(٣١٩,٣٥٠)	(٤١٩,٨٥٩)
نصيب المصرف من إيرادات المرابحات والمشاركات والإستثمارات		٥٩٨,٠٩٢	١,١٩٨,٤٥٣
إيرادات رسوم وعمولات	٣٤	٥١١,٠٣٦	٥٦٢,٨٤٩
يخصم: مصروفات ورسوم وعمولات		(١٤٦,٧٧٦)	(٢٧,٣١١)
صافي إيرادات رسوم وعمولات		٣٦٤,٢٦٠	٥٣٥,٥٣٨
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٣٥	٢,٠٠٠,٢٨٦	٣٤٤,٣٧١
إيرادات عمليات أخرى	٣٦	٩١,١٨٣	١١٠,٥١٢
إجمالي الدخل التشغيلي		٣,٠٥٣,٨٢١	٢,١٨٨,٨٧٤
يخصم:			
الإنخفاض في قيمة إستثمارات في أوراق مالية		-	-
خسائر الإستثمار في ودائع خارجية	٣٧	(٥٥٨,٠٣٣)	-
مخصصات	٣٨	(٧٤٥,٠٨٣)	(٥١٧,٩٣٢)
تكاليف الموظفين	٣٩	(٧٥٣,٨٣٨)	(٦٥٦,٢١١)
إهلاكات ممتلكات ومعدات	٢١	(١٢٠,٥٧٦)	(٢٠٣,٦٥٩)
مصروفات أخرى	٤٠	(٨٧٥,٢٨٧)	(٨١٠,١٣٣)
صافي ربح العام قبل الضرائب		١,٠٠٤	٩٣٩
يخصم: ضرائب الدخل عن العام		(٢٠١)	-
صافي ربح العام بعد الضرائب		٨٠٣	٩٣٩
عائد السهم من صافي ربح العام	٤١	٠,١٣	٠,١٦

رئيس مجلس الإدارة
أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

المدير العام
أ/ سعيد محمد بازرعه

المدير المالي
أ/ خالد عبدالوهاب الورد

مصرف اليمن البحرين الشامل ش.م.ي.م (إسلامي) - الإدارة العامة - صنعاء
H.O. Sana'a
Shamil Bank of Yemen & Bahrain (Islamic Bank)

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	إحتياطي قانوني ألف ريال يمني	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات العقارية ألف ريال يمني	أرباح مرحلة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧م	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٨,٢١٣	٤٣,٣١٣	٧٩٨	٦,٢٥٢,٣٢٤
صافي ربح العام	-	-	-	٨٠٣	٨٠٣
محول للإحتياطي القانوني	-	١٢٠	-	(١٢٠)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٨,٣٣٣	٤٣,٣١٣	١,٤٨١	٦,٢٥٣,١٢٧
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦م	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٨,٠٧٢	٤٣,٣١٣	٧٨٣,٧٨٥	٧,٠٣٥,١٧٠
توزيعات أرباح مدفوعة	-	-	-	(٧٨٣,٧٨٥)	(٧٨٣,٧٨٥)
صافي ربح العام	-	-	-	٩٣٩	٩٣٩
محول للإحتياطي القانوني (مقترح)	-	١٤١	-	(١٤١)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٨,٢١٣	٤٣,٣١٣	٧٩٨	٦,٢٥٢,٣٢٤

رئيس مجلس الإدارة
أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

المدير العام
أ/ سعيد محمد بازرعه

المدير المالي
أ/ خالد عبدالوهاب الورد

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي ربح العام قبل الضرائب		١,٠٠٤	٩٣٩
تعديلات لتسوية صافي أرباح العام مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك ممتلكات ومعدات	٢١	١٢٠,٥٧٦	٢٠٣,٦٥٩
مخصصات مكونة خلال العام	٣٨	٧٤٥,٠٨٣	٥١٧,٩٣٢
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية	٢٠	٤٦,١٣٨	٣٢٦,٤٢٧
المستخدم من المخصصات		-	(٢١,٠٩٢)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات		٣,٣٨٧	-
عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٣٣	٣١٩,٣٥٠	٤١٩,٨٥٩
صافي الأرباح قبل التغييرات في رأس المال العامل		١,٢٣٥,٥٣٨	١,٤٤٧,٧٢٤
التغير في:			
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الإحتياطي		(٤٦,٨٢٤)	٤٠٨,٥٠٣
عقود تمويل عمليات المرابحات والإستصناع		١,٦٧٤,٢٠٠	(٧٦٢,٢٣٣)
القرض الحسن		(١,٥٦٥,٤١٤)	(١,٩٠١,٨٥٢)
الأرصدة المدينة والأصول الأخرى		٦٤٥,١١٩	(٣٩٤,٢٥٢)
الحسابات الجارية والودائع الأخرى		٦,٥٥٠,٤٨٦	(٣,٣٢٦,١٧١)
الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى		١٢٤,٢٦٤	١٤٩,٤٤١
ضرائب الدخل المسددة		-	(١٠٨,١٢٩)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل (١)		٨,٦١٧,٣٦٩	(٤,٤٨٦,٩٦٩)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
النقص في الإستثمارات في أوراق مالية		٣,٧٣٤,٠٠٠	٣,٦٤٤,٣٣٧
(الزيادة) النقص في إجارة منتهية بالتمليك		(٤٤٧,٦٠٥)	٢٨٠,٩١٩
(الزيادة) النقص في الإستثمارات العقارية		(٨٥٤,١٧١)	٥٩,٧٤٩
النقص في الودائع الإستثمارية إستحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		١,٧٥١,٧٥٠	١,١٧٨,٩١٨
مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات	٢١	(٤٤٩,٦٨١)	(٢٢٣,٦٣٩)
متحصلات نقدية من بيع ممتلكات ومعدات		٣,٠٩٨	٩,٧٦٩
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار (٢)		٣,٧٣٧,٣٩١	٤,٩٥٠,٠٥٣

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
أ/ خالد عبدالوهاب الورد	أ/ سعيد محمد بازرعه	أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

إنظر إلى الايضاحات المرفقة إلى البيانات المالية

تابع بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	ايضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
النقص في حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار		(٢,٠٦٣,٧٨٦)	(٢,٠٧٨,٨٥٥)
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية		٤,٢٣١,٥٣٨	٣,٥٢٧,٩٩٥
توزيعات الأرباح المدفوعة للمودعين		(٣١٩,٣٥٠)	(٤١٩,٨٥٩)
توزيعات مدفوعة للمساهمين		-	(٧٨٣,٧٨٥)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (٣)		١,٨٤٨,٤٠٢	٢٤٥,٤٩٦
صافي التغير في النقدية وما في حكمها (١+٢+٣)		١٤,٢٠٣,١٦٢	٧٠٨,٥٨٠
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام		١٨,٨٣٩,٣٢٩	١٨,١٣٠,٧٤٩
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام		٣٣,٠٤٢,٤٩١	١٨,٨٣٩,٣٢٩
وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:			
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩	٦,٨٥٢,٠٤١	٤,٨٦٥,٦٣٩
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٠	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	١٩,٤١١,٥٦٤
		٣٦,٧٧٥,٤٣٩	٢٤,٢٧٧,٢٠٣
يخصم:			
إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني		(٣,١٨٢,٣٩٨)	(٣,١٣٥,٥٧٤)
ودائع إستثمارية تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر		(٥٥٠,٥٥٠)	(٢,٣٠٢,٣٠٠)
		٣٣,٠٤٢,٤٩١	١٨,٨٣٩,٣٢٩

المدير المالي
أ/ خالد عبدالوهاب الورد

المدير العام
أ/ سعيد محمد بازرعه

رئيس مجلس الإدارة
أ/ أحمد أبو بكر بازرعه

بيان مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
رصيد أول العام وتتمثل في قروض مستخدمة قائمة		١,٩٠١,٨٥٢	-
يضاف: مصادر أموال الصندوق			
المحول من الحسابات الجارية للعملاء		-	١٠١,٨٥٢
قروض ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية		١,٥٦٥,٤١٤	١,٨٠٠,٠٠٠
		٣,٤٦٧,٢٦٦	١,٩٠١,٨٥٢
ناقصا: إستخدامات أموال الصندوق			
السداد إلى الحسابات الجارية للعملاء		-	-
رصيد آخر العام		٣,٤٦٧,٢٦٦	١,٩٠١,٨٥٢
مخصص صندوق القرض الحسن		(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)
		٣,٣٦٥,٤١٤	١,٨٠٠,٠٠٠

وفيما يلي بيان يوضح حركة مخصص صندوق القرض الحسن:

رصيد المخصص في بداية العام		١٠١,٨٥٢	-
يضاف: المكون خلال العام	٣٨	-	١٠١,٨٥٢
رصيد المخصص في نهاية العام		١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المدير المالي
أ/ أحمد أبو بكر بازرعه	أ/ سعيد محمد بازرعه	أ/ خالد عبدالوهاب الورد

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م

١. طبيعة النشاط

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة) بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، هذا ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء – شارع الستين وفروعه الموجودة في مدن صنعاء (شعوب، شارع تعز، حده) وعدن والشيخ عثمان والمكلا والحديدة وتعز، ويباشر المصرف أعمال التمويل والإستثمار والخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية.

ويقوم المصرف على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الإستثمار المطلقة ودمجها مع تلك المملوكة للمصرف وإستثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة وإستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكيلاً مقابل رسوم ثابتة أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمارس الأنشطة الصناعية والأعمال التجارية والزراعية،..... إلخ، إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات التي قد ينشئها المصرف أو الشركات التي يجوز للمصرف شراء أسهم فيها.
- تأجير وشراء الأراضي وبناء المباني وتأجيرها.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة.

تم إعتماد البيانات المالية للمصرف من قبل مجلس الإدارة وذلك بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٨م وصدر القرار بإقتراح المصادقة عليها من الجمعية العامة للمساهمين.

٢. أسس إعداد البيانات المالية

١,٢ بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسب ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

٢,٢ أساس القياس

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والمصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع وكذا الإستثمارات العقارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٣,٢ العملة الوظيفية

تم إعداد وعرض البيانات المالية للمصرف بالريال اليمني (العملة الوظيفية للمصرف) وهي العملة التي تتم معظم المعاملات التجارية بها والمقربة إلى أقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخلاف ذلك).

٤,٢ التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراضات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا على أرصدة الأصول والإلتزامات المالية في تاريخ البيانات المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراضات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغير وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغيير.

إن المعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات الهامة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية بالإيضاحات رقم (١١,١٣,١٥,١٩,٢١,٢٣,٢٥).

وفيما يلي الإفتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة المصرف في إعداد هذه البيانات المالية:

أ. تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، تقرر الإدارة عند شراء أي إستثمار إما بتصنيفه كأدوات إستثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال المساهمة أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات إستثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل إستثمار نية الإدارة تجاه هذا الإستثمار ويخضع كل إستثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح ٣-٣).

ب. مخصص إنخفاض قيمة الأصول

يمارس المصرف حكمه في تقدير مخصص الإنخفاض في قيمة الأصول المالية، وقد تم عرض منهجية تقدير الإنخفاض ضمن سياسة إنخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه.

ج. الإنخفاض في قيمة إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

يعامل المصرف الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك إنخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الإعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

يستند تقييم إستثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والإستثمارات العقارية غير المسعرة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثمنين مستقلين خارجيين.
- أحدث معاملات بالسوق دون شروط تفضيلية.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يحدد المصرف تقنيات التقييم على أساس دوري ويفحص صلاحيتها إما بإستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداء أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

د. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم إحتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر.

ه. نسب إستهلاك أصول الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم إحتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

٣. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بإنتظام من قبل المصرف ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، بإستثناء تلك التغيرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أ. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة سارية المفعول إعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٧م:

لا توجد معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وسارية المفعول لأول مرة أو من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٧م.

ب. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول ولم يتم تبنيها من قبل المصرف

معايير المحاسبة المالية (٣٠) – إضمحلال الموجودات والخسائر الإئتمانية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٠١٧ معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) عن "إضمحلال الموجودات والخسائر الإئتمانية"، وسيحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (١١) – المخصصات والإحتياطات وأجزاء من معاير المحاسبة المالية رقم (٢٥) – الإستثمار في الصكوك، والأسهم، والأدوات المشابهة. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية في الإضمحلال والخسائر الإئتمانية على مختلف أنواع التمويل الإسلامي، والإستثمار، وبعض الأصول الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية، والمخصصات على الإلتزامات ذات المخاطر العالية. يساعد هذا المعيار على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية لإجراء تقييم عادل للمبالغ والتوقيت والشكوك فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأصول والعمليات.

يقوم معيار المحاسبة المالية رقم (٣٠) بتصنيف الموجودات إلى ثلاث فئات بناءً على طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها (كمخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) و يحدد المعيار ثلاث طرق لتقييم الخسائر لكل من هذه الفئات:

١. نهج خسائر الإئتمان.
٢. نهج صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق.
٣. نهج الإضمحلال (إنخفاض قيمة الموجودات).

لغرض المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرض للمخاطر كما هو موضح أدناه:

أ. الموجودات الخاضعة لتعرض مخاطر الإئتمان (تخضع لنهج خسائر الإئتمان):
- الذمم المدينة.
- التعرض خارج الميزانية العمومية.

ب. المخازن (تخضع لنهج صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق).
ج. التمويلات وأصول الإستثمار الاخرى الخاضعة لمخاطر غير مخاطر الإئتمان (نهج الإضمحلال) بإستثناء المخزون.

يستخدم نهج خسائر الإئتمان للذمم المدينة والتعرض خارج الميزانية العمومية أسلوب القياس المزدوج، والذي بموجبه يقاس مخصص الخسارة كخسارة إئتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً أو خسارة إئتمانية متوقعة طوال العمر.
يكون المعيار ساري المفعول إعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠م ويسمح بالتطبيق المبكر.

١,٣ المعاملات بالعملات الأجنبية

أ. عند إعداد البيانات المالية للمصرف يتم إثبات المعاملات المالية للعملات الأخرى غير العملة الرئيسية للمصرف (العملات الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم أرصدة البنود النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. يتم تحميل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تسوية القيمة العادلة. ولا يتم إعادة تقييم البنود غير النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية. يتم إثبات فروق أسعار الصرف على البنود النقدية كجزء من الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها، بإستثناء فروق أسعار الصرف على الديون بالعملات الأجنبية المتعلقة بالأصول تحت الإنشاء المنتجة للإستخدام في المستقبل، والتي تم تضمينها في تكلفة هذه الأصول عند إعتبارها تعديلاً لتكاليف هامش الربح على تلك الديون بالعملات الأجنبية.

ب. لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف.

٢,٣ العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والصكوك ومرابحات وإستصناع (بعد خصم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد خصم مخصصات الإنخفاض في القيمة.

- **ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد**

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

- **الصكوك**

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كإستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- **مرابحات مستحقة القبض**

المرابحة هي عقد بموجبه يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل إلى الطرف الآخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً إليه الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المرابحة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على اقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها. يعتبر المصرف الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري معاملة المرابحة لصالح البائع ملزماً. تدرج المرابحات المستحقة القبض بالتكلفة بعد خصم الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

- **الإستصناع**

الإستصناع هو عقد بين المصرف والعميل، يقوم المصرف على أساسه ببيع أصل مطور وفقاً لمواصفات وثمن متفق عليهما مسبقاً مع العميل. وتدرج عمليات الإستصناع بالتكلفة مخصوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

- **المضاربة**

المضاربة هي عقد بين طرفين، بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأسمال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب). ومن ثم يقوم المضارب بإستثمار رأسمال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة متفق عليها

مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو إنتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة بموجب عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمصرف التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لأصول المضاربة بعد خصم مخصص الإنخفاض، إن وجد، وتم سداد مبلغ رأسمال المضاربة. إذا أدى تقييم أصول المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات مثل هذا الفرق كربح أو خسارة للمصرف.

- **المشاركات**

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. يساهم المصرف والعميل في رأسمال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذو غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في راس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة. تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الإنفخاض في القيمة.

- **إجارة منتهية بالتمليك**

الإجارة المنتهية بالتمليك هي إتفاقية يقوم بموجبها المصرف (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/ إقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإيجارة لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد إتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك أسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمصرف (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المصرف (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وعند الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب إتفاقية الإجارة، يقوم المصرف (المؤجر) ببيع الأصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المصرف (المؤجر). وعادة ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو آلات ومعدات.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الإجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم إحتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير أو العمر الإقتصادي للأصل، أيهما أقل.

٣,٣ إستثمارات في أوراق مالية

تشتمل الإستثمارات في أوراق مالية على إستثمارات في حقوق الملكية وإستثمارات في صكوك (سندات إسلامية).

أ. التصنيف

يصنف المصرف إستثماراته في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون هي الإستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية هي الإستثمارات التي لا تتوافر فيها مميزات الأدوات المصنفة كإستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها أصول ذات قيمة بعد خصم جميع إلتزاماتها.

أولاً: أدوات الدين

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون إلى الفئات التالية:

١. تظهر بالتكلفة المطفأة أو
٢. بالقيمة العادلة خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الأدوات كإستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الإستثمار في أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على إستثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

تشتمل الإستثمارات في ديون والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات متحفظ بها لغرض المتاجرة أو على إستثمارات محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند بداية الإستثمار، يمكن تعيين الإستثمارات في ديون والتي تتم إدارتها بتعاقدات على أساس العائد كمصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان بإمكانها إزالة أي فروقات محاسبية يمكن أن تظهر عند قياس أصول هذه الإستثمارات أو إلتزاماتها أو العوائد المتوقعة منها أو الخسائر المترتبة عليها على أسس مختلفة.

ثانياً: الإستثمارات في حقوق الملكية

يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية:

١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو
٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الإستثمار.

تشتمل الإستثمارات في حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل على إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو إستثمارات تم تعيينها كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الإستثمارت كمحتفظ بها لغرض المتاجرة عندما يتم الإستحواذ عليها أو إنشاؤها أساساً لغرض الإستفادة من التقلبات القصيرة الأجل في أسعارها أو الحصول على هامش ربح من المتاجرة. يتم تصنيف أي إستثمارات تشكل جزءاً من محفظة يغلب عليها نمط أرباح فعلية قصيرة الأجل" كإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة".

عند بداية الإستثمار يقوم المصرف بصورة نهائية غير قابلة للتراجع بإختيار تصنيف لأدوات إستثمار معينة لا تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وتشتمل على إستثمارات في أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة (إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة).

ب. الإعتراف وإلغاء الإعتراف

يتم الإعتراف بالإستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يقوم المصرف فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الأصول، أو التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء الإعتراف بالإستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الأصول المالية أو عندما يقوم المصرف بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

ج. القياس

يتم مبدئياً قياس الإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروف في بيان الدخل. أما الإستثمارات الأخرى في أوراق مالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الإستثمار. عند بيع الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الإستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) إلى بيان الدخل.

يتم إحتساب الإستثمارات المصنفة كإستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي لا يمكن من خلالها قياس القيمة العادلة بصورة موثوقة، وذلك لأنها غير مسعرة في السوق أو لعدم وجود طرق مناسبة يمكن من خلالها إشتقاق القيمة العادلة بصور ة موثوقة، بسعر التكلفة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الإستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الإستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات إنخفاض في القيمة.

د. مبادئ القياس

- قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لأصول أو إلتزامات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الأصول أو الإلتزامات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم بإستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

- قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم سداده لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسي أو – في حالة عدم وجوده – أفضل سوق يكون متاحاً للمصرف في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الوفاء بالإلتزام. يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة بسعر السوق كما في تاريخ البيانات المالية. بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة يتم الإعتراف بأية زيادة في القيمة العادلة عند وجود مؤشرات موثوقة تدعم هذه الزيادة. هذه المؤشرات الموثوقة محددة بأحدث معاملات للإستثمار أو لإستثمارات مماثلة تمت بالسوق على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة ليس لديها أية ردود أفعال قد تؤثر على السعر. يتم إدراج الإستثمار بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض في غياب قياس يعتمد عليه للقيمة العادلة.

٤,٣ الإستثمارات في شركات تابعة

تثبت الإستثمارات في الشركات التابعة (بالبيانات المستقلة للمصرف) بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة ويتم تحميل قيمة هذا الإنخفاض في بيان الدخل.

٥,٣ الإنخفاض في قيمة الأصول المالية

يتم عمل تقييم بتاريخ المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود إنخفاض أصل مالي محدد. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الأصول المالية (بما في ذلك الإستثمارات في أوراق مالية) يمكن أن تشكل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المصرف بشروط لا يعتبرها المصرف مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات مُلاحظة تتعلق بمجموعة من الأصول كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إحتساب أية خسارة للإنخفاض ضمن بيان الدخل.

ويتم تحديد الإنخفاض كما يلي:

- الأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإنخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- الأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإنخفاض بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي.
- الأصول المدرجة بالتكلفة، فإن الإنخفاض يحسب بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

- **تقييم عمليات تمويل المرابحات والإستصناع**

أ. تثبت الديون المتعلقة بعمليات تمويل المرابحة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المتفق عليها بعقود المرابحة أو الإستصناع، وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني (يتم تكوين مخصص لتمويل عقود عمليات المرابحة أو الإستصناع أو الإلتزامات العرضية بذاتها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي تمويل المرابحة والإستصناع والإلتزامات العرضية الأخرى). مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة تمويل عقود عمليات المرابحات والإستصناع والإلتزامات العرضية وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

ديون عمليات تمويل المرابحات والإستصناع المنتظمة متضمنة الديون تحت المراقبة (إستحقاق لفترة أقل من ٩٠ يوم)	%٢
الديون غير المنتظمة	
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)	%١٥
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم)	%٤٥
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)	%١٠٠

ب. يتم إعدام الديون المتعلقة بتمويل عمليات المرابحة والإستصناع في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها، أو بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها. وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إليه المتحصلات من الديون التي سبق إعدامها.

ج. تظهر الديون المتعلقة بتمويل عمليات المرابحة والإستصناع سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ببيان المركز المالي بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة) وكذا بعد خصم رصيد الإيرادات المؤجلة والمعلقة في تاريخ البيانات المالية.

- **تقييم الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة**

أ. تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة النقدية على أساس المبلغ المدفوع لراس مال المضاربة أو المشاركة. في حين تثبت قيمة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة العينية على أساس القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل أو الشريك، على أن تثبت أية فروق بين تلك القيمة الدفترية كأرباح أو خسائر ترحل إلى بيان الدخل. وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم تكوين مخصص للإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركات بذاتها التي تحقق خسائر في نتائجها بالإضافة إلى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة الأخرى مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع أو كفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:

عقود المضاربة والمشاركة المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠ يوم)	%٢
الديون غير المنتظمة	
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)	%١٥
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم وأقل من ٣٦٠ يوم)	%٤٥
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)	%١٠٠

ب. في نهاية كل سنة مالية يتم تخفيض رأس مال المضاربة والمشاركة بقيمة الخسائر التي لحقت برأسمالها. وتحمل هذه الخسائر على بيان الدخل.

ج. تظهر أرصدة الإستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة ببيان المركز المالي بالقيمة الدفترية التي تتمثل في التكلفة ناقصاً الخسائر المحققة والمخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة).

- **الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك**

أ. تثبت الأصول المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي إنخفاض في قيمتها، ويتم إهلاكها - فيما عدا الأراضي - بطريقة القسط الثابت وذلك على مدى عمر عقد التأجير.

ب. في نهاية مدة الإجارة تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر شريطة أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.

- تقييم الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف ببيان المركز المالي ضمن بند "أرصدة مدينة وأصول أخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ناقصاً أي أنخفاض في قيمتها في تاريخ البيانات المالية، إن وجدت، ويتم تحميل هذا الإنخفاض على بيان الدخل، وفي حالة إرتفاع قيمة تلك الأصول يضاف الفرق ببيان الدخل في حدود ما سبق تحميله خلال الفترة المالية السابقة.

٦,٣ تحقق الإيراد

أ. تمويل عمليات عقود المرابحة والإستصناع

- تثبت أرباح عقود المرابحة والإستصناع على أساس الإستحقاق، حيث يتم إثبات كافة الأرباح عند إتمام عقد المرابحة كإيرادات مؤجلة، وترحل لبيان الدخل على أساس نسبة التمويل وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.
- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن إثبات أرباح العقود غير المنتظمة ببيان الدخل.

ب. الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات

- تثبت الإستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في بيان الدخل في تاريخ تصفية عقد المضاربة أو المشاركة.
- تثبت أرباح الإستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنة مالية وذلك في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

ج. الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- يتم إثبات إيرادات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع في حدود الأرباح الموزعة نقداً من هذه الإستثمارات خلال السنة.

د. الإستثمارات في شركات تابعة

يتم إثبات إيرادات الإستثمارات في شركات تابعة بالقوائم المستقلة للمصرف عند إقرار حق المصرف بإستلام التوزيعات.

ه. الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

و. إيرادات الرسوم والعمولات

تعتبر إيرادات الرسوم والعمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الأصول المالية، يتم إثبات إيرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

ز. يتم إحتساب إيرادات الصكوك وكذا إيرادات وتكاليف الودائع بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

ح. يتم إثبات المخصصات المستردة (إنتفى الغرض منها) ضمن بند إيرادات عمليات أخرى ببيان الدخل وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٧,٣ الإستثمارات العقارية

الإستثمارات العقارية عبارة عن العقارات المحتفظ بها لأغراض تأجيرها أو بيعها في المستقبل بسعر أفضل (متضمنة العقارات تحت الإنشاء لذات الغرض)، أو لكليهما. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٦)، يتم إثبات الإستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءاً على النية ما إذا كان الإحتفاظ بالإستثمار العقاري لغرض الإستخدام أو البيع. قام المصرف بتطبيق نموذج القيمة العادلة للإستثمارات العقارية.

بموجب نموذج القيمة العادلة يتم إثبات أي مكاسب غير محققة مباشرة في حقوق الملكية. يتم تعديل أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم إثباتها في بيان الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في بيان الدخل في الفترة المالية السابقة فإنه يتم إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في بيان الدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل. عند إستبعاد العقار، فإنه يتم تحويل الأرباح المتراكمة المحولة سابقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى بيان الدخل.

٨,٣ الممتلكات والمعدات وإهلاكاتها

أ. الإعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الإنخفاض في قيمة تلك الممتلكات – إن وجد – وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. والبرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار إفتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم إستبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية متوقع تحققها من إستمرار إستخدام هذا الأصل، وفي العام الذي تم فيه إستبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الإستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الإستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) ببيان الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى.

ب. التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة بإستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الإقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم إستبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في بيان الدخل عند إستحقاقها.

ج. الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفة الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية (إن وجدت).

يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات – فيما عدا الأراضي – بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على بيان الدخل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض إحتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٤٠ سنة
تحسينات مباني مستأجرة	١٠ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
آلات ومعدات	٤ سنوات – ١٠ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أثاث ومفروشات	١٠ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة المصرف في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصول (إن وجدت).

٩,٣ الإنخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على إنخفاض القيمة. في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. تتمثل القيمة القابلة للإسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية بإستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بهذا الأصل. ويتم الإعتراف بخسائر إنخفاض القيمة ضمن بيان الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة المرحلة لأصل قيمته القابلة للإسترداد.

١٠,٣ الإلتزامات العرضية والإرتباطات

تظهر الإلتزامات العرضية التي يدخل فيها المصرف طرفاً خارج بيان المركز المالي – بعد خصم التأمينات المحصلة عنها – تحت بند" إلتزامات عرضية وإرتباطات" بإعتبارها لا تمثل أصولاً أو إلتزامات فعلية في تاريخ البيانات المالية.

١١,٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات الإسلامية بخلاف أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

١٢,٣ مخصصات أخرى

يتم الإعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المصرف إلتزام حالي، قانوني أو إستنتاجي، يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبالغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالإلتزامات.

١٣,٣ مخصص الضمان الإجتماعي

- يدفع موظفو المصرف حصتهم لقاء الضمان الإجتماعي بحسب قانون التأمينات الإجتماعية اليمنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الإجتماعية، ويتم سداد الإشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المصرف في بيان الدخل.
- تطبق أحكام قانون التأمينات الإجتماعية على موظفي المصرف فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

١٤,٣ المقاصة

تتم مقاصة الأصول والإلتزامات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وأن المصرف يعتزم إما السداد على أساس صافي المبلغ أو يعتزم تحقيق الأصل وسداد الإلتزام في الوقت ذاته.

١٥,٣ عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر. وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية، وتُحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على بيان الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

١٦,٣ العائد على الأسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.

١٧,٣ أرقام المقارنة

يتم إدراج كافة المبالغ مع أرقام المقارنة فيما عدا ما تسمح به المعايير أو التفسيرات المحاسبية.

١٨,٣ الضرائب

يتم إحتساب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم تكوين مخصص للإلتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة. وتحتسب الضريبة المستحقة بناءاً على الربح الضريبي للسنة، إذ يختلف الربح الضريبي للسنة عن الربح المحاسبي المسجل في بيان الدخل، وذلك نتيجة لإستبعاد بنود إيرادات أو مصاريف تعتبر خاضعة أو غير خاضعة للضريبة بشكل مؤقت أو نهائي وبإستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ بيان المركز المالي.

١٩,٣ الإيرادات المخالفة للشريعة

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية ضمن بند الأرصدة الدائنة والإلتزامات الأخرى ويتم الصرف منها في الأوجه التي تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٢٠,٣ حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الإستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٢١,٣ حقوق أصحاب حسابات الإستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الإستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات إستثمار غير مقيدة وله حرية التصرف في إستثمارها. يخول أصحاب حسابات الإستثمار المصرف بإستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من إستثمار هذه الأموال.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المعاملات الإسلامية المختلفة خلال الفترة المالية.

٤. إشراف البنك المركزي اليمني

يخضع نشاط المصرف لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية وكذلك ما يخص نشاط البنوك الإسلامية.

٥. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يخضع المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر تعينهم الجمعية العامة العادية للمصرف وتنحصر مسئولياتهم في رقابة الجوانب الشرعية لنشاط المصرف طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. الزكاة

يتم إحتساب الزكاة طبقاً لفتوى الهيئة الشرعية بالمصرف ويتم تحصيل الزكاة من المساهمين وتوريد ما نسبته (٧٥%) منها إلى الجهة الحكومية المختصة والتي تقرر أوجه صرفها طبقاً لمصارفها الشرعية والباقي (٢٥%) يتم صرفها بمعرفة المصرف.

إن إخراج الزكاة من أصحاب حسابات الإستثمارات والحسابات الأخرى هي من مسئولية أصحاب هذه الحسابات.

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتلعقة بها

١,٧ الأدوات المالية

أ. تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والحسابات الجارية والصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وتمويل عمليات المرابحات وعقود المضاربات والمشاركات وكذا الإستثمارات في أوراق مالية والإجارة المنتهية بالتمليك وأصول مالية أخرى، وتتضمن الإلتزامات المالية وإلتزامات مالية أخرى الحسابات الجارية للعملاء والودائع الأخرى وحسابات أصحاب الإستثمارات المطلقة والإدخار وإلتزامات مالية أخرى كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وإرتباطات.

ويبين الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب. تدَرج القيمة العادلة

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة بإستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- المستوى الأول للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- المستوى الثاني للقيمة العادلة يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم إشتقاقها من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي تقييمها بإستخدام أسعار السوق المدرجة في اسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو أساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- المستوى الثالث للقيمة العادلة ويمثل أساليب التقييم بإستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند أساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

وتشمل القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع مبلغ ١,٣١٤,٢٤١ ألف ريال يمني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (مبلغ ١,٣١٤,٢٤١ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م) ولا توجد إستثمارات تندرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة.

وخلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٢٠١٦م لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

ج. الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الأصول والإلتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

د. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالسعر المعلن عنه عند إقفال العمل بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداه مالية مشابهة لها، أو يتم إدراجها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتحديد قيمتها العادلة.

وطبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والإلتزامات المالية للمصرف والواردة بالإيضاحات المتممة للبيانات المالية فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة تصنيف المصرف لكل فئة من الأصول والإلتزامات المالية وقيمتها الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالمصرف والمدرجة بالبيانات المالية. (لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات غير المالية):

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	المتاحة للبيع ألف ريال يمني	التكلفة المطفأة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية				
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	-	٦,٨٥٢,٠٤١	٦,٨٥٢,٠٤١	٦,٨٥٢,٠٤١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	-	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	٢٩,٩٢٣,٣٩٨
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	-	٣,٨٥٢,٧٣٤	٣,٨٥٢,٧٣٤	٣,٨٥٢,٧٣٤
إجارة منتهية بالتمليك	-	٧٦٧,٧٦٧	٧٦٧,٧٦٧	٧٦٧,٧٦٧
إستثمارات في أوراق مالية	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٣١٤,٢٤١	٣,٣١٤,٢٤١	٣,٣١٤,٢٤١
	٢,٠٠٠,٠٠٠	**٤٢,٧١٠,١٨١**	**٤٤,٧١٠,١٨١**	**٤٤,٧١٠,١٨١**
الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	-	٩,٢٥٦,٩١٩	٩,٢٥٦,٩١٩	٩,٢٥٦,٩١٩
حسابات جارية وودائع أخرى	-	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	٢٨,٠٥٢,٠٦٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار	-	١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٣,٠٨٦,٩٥٣	١٣,٠٨٦,٩٥٣
	-	**٥٠,٣٩٥,٩٣٩**	**٥٠,٣٩٥,٩٣٩**	**٥٠,٣٩٥,٩٣٩**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	المتاحة للبيع ألف ريال يمني	التكلفة المطفأة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة الدفترية ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
الأصول المالية				
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	-	٤,٨٦٥,٦٣٩	٤,٨٦٥,٦٣٩	٤,٨٦٥,٦٣٩
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	-	٢١,٢١١,٥٦٤	٢١,٢١١,٥٦٤	٢١,٢١١,٥٦٤
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	-	٥,٧٣٠,٦٢٥	٥,٧٣٠,٦٢٥	٥,٧٣٠,٦٢٥
إجارة منتهية بالتمليك	-	٣٢٠,١٦٢	٣٢٠,١٦٢	٣٢٠,١٦٢
إستثمارات في أوراق مالية	١,٣١٤,٢٤١	٥,٧٣٤,٠٠٠	٧,٠٤٨,٢٤١	٧,٠٤٨,٢٤١
	١,٣١٤,٢٤١	**٣٧,٨٦١,٩٩٠**	**٣٩,١٧٦,٢٣١**	**٣٩,١٧٦,٢٣١**
الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	-	٥,٠٢٥,٣٨١	٥,٠٢٥,٣٨١	٥,٠٢٥,٣٨١
حسابات جارية وودائع أخرى	-	٢١,٥٠١,٥٨١	٢١,٥٠١,٥٨١	٢١,٥٠١,٥٨١
حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة والإدخار	-	١٥,١٥٠,٧٣٩	١٥,١٥٠,٧٣٩	١٥,١٥٠,٧٣٩
	-	**٤١,٦٧٧,٧٠١**	**٤١,٦٧٧,٧٠١**	**٤١,٦٧٧,٧٠١**

٢,٧ إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات المصرف المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان إستمرارية تحقيق المصرف للأرباح. ويتحمل كل فرد بالمصرف المخاطر الواقعة في إطار مسئولياته لإستمرارية ربحية المصرف.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة للمصرف هو المسئول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالرغم من ذلك توجد عدة جهات مسئولة عن إدارة المخاطر بالمصرف ومنها:

- اللجنة التنفيذية، وهي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المصرف.
- لجنة المخاطر، ودورها الرئيسي هو إختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وتقديم تقارير المخاطر للمجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية بالإضافة لإعتماد مراقبة المعاملات الإئتمانية.
- لجنة الأصول والإلتزامات، والتي تقوم بوضع السياسات والأهداف لإدارة الأصول والإلتزامات لبيان المركز المالي للمصرف من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية.
- لجنة التدقيق، والتي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المصرف. تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية بالمصرف ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأسمالي للمصرف وأساليب مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.
- هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتولى مسئولية التأكد من إلتزام المصرف بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاته وأنشطته.

قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمصرف وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها، هذا ويتعرض المصرف لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر سعر العائد ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ. مخاطر الإئتمان

تعتبر عمليات تمويل المرابحات والمضاربات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتمليك والإستصناع والديون المتعلقة بها وكذا أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والإستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان المتمثل في عدم قدرة المدينين على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق.

إدارة مخاطر الإئتمان

يقوم المصرف بإستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الإئتمانية للمقترض والأطراف المقابلة. يشتمل نظام المخاطر على ٥ مستويات، المستوى الأول والثاني يتعلق بالديون العاملة (منتظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث للخامس هي ديون غير عاملة ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلائم مع متطلبات البنك المركزي اليمني.

الدرجة	الفئة	معيار التصنيف
٣	ديون دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوم، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد.
٤	ديون مشكوك في تحصيلها	متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوم، ووفقاً للمعطيات فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من القرض.
٥	ديون رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوم، وقد لا يتم إسترداد أي مبلغ.

وفيما يلي إجمالي محفظة الديون العاملة للمصرف على أساس تصنيفات الإئتمان الداخلية (بدون الأخذ في الإعتبار قيمة الضمانات النقدية مقابل تلك الديون):

الدرجة	الفئة	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
١-٢	منتظمة وتحت المراقبة	٤,٣٧٩,٥٩٨	٥,٧٤٤,١٢٧

بالإضافة لذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م بشأن مخاطر الإئتمان فإن المصرف يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطره الإئتمانية، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بالإجراءات الآتية:

- إعداد الدراسات الإئتمانية عن العملاء والبنوك وتحديد معدلات الخطر الإئتمانية المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والإئتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع العمليات والإستثمارات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الإعتبار العوامل المخففه من تأثير المخاطر بإستخدام إتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق والصراف الآلي)	٣,١٨٢,٣٩٨	٣,١٣٥,٥٧٤
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣٢,٣٧٣,٣٩٨	٢١,٢١١,٥٦٤
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	٣,٨٥٢,٧٣٤	٥,٧٣٠,٦٢٥
إجارة منتهية بالتمليك	٧٦٧,٧٦٧	٣٢٠,١٦٢
إستثمارات في أوراق مالية	٣,٣١٤,٢٤١	٧,٠٤٨,٢٤١
إستثمارات عقارية	٢,٤٤٨,٩٦٢	١,٥٩٤,٧٩١
القرض الحسن، صافي	٩١٥,٤١٤	-
إستثمارات في شركات تابعة	٢,٦٠١,٦٤١	٢,٦٠١,٦٤١
أرصدة مدينة وأصول أخرى – بعد خصم المدفوعات المقدمة	٣,٨٤٣,٢٤٧	٤,٨٧٤,٥٥٢
	٥٣,٢٩٩,٨٠٢	**٤٦,٥١٧,١٥٠**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	١٤,٦٤٤,٦٤٨	٦,٤٦١,٤٩٧
إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان	**٦٧,٩٤٤,٤٥٠**	**٥٢,٩٧٨,٦٤٧**

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والإلتزامات العرضية والإرتباطات حسب القطاع قبل وبعد خصم أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الإئتمان حسب القطاع):

البيان	٢٠١٧م		٢٠١٦م	
	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني
حكومي	١٧,٨٨٩,٥٠٠	-	١٢,٦٢٨,٩٥٢	-
مالي	١٥,١١٥,٠٨٩	١٥,١١٥,٠٨٩	١٤,٣٩٢,١٧٧	١٤,٣٩٢,١٧٧
صناعي	٤,٧٦٢,١١٥	٤,٧٦٢,١١٥	٤,٥٦٤,٩٤٢	٤,٥٦٤,٩٤٢
تجاري	٤,٧٤٣,١٤٦	٤,٧٤٣,١٤٦	٥,١٢٢,٩٦٧	٥,١٢٢,٩٦٧
مقاولات	٣,٣٢٦,٧١٩	٣,٣٢٦,٧١٩	٢,٩٢٩,٥٠٨	٢,٩٢٩,٥٠٨
زراعي وسمكي	١٢٥,٤٦٤	١٢٥,٤٦٤	١١٠,٧٣٣	١١٠,٧٣٣
أخرى	٧,٣٣٧,٧٦٩	٧,٣٣٧,٧٦٩	٦,٧٦٧,٨٧١	٦,٧٦٧,٨٧١
	٥٣,٢٩٩,٨٠٢	**٣٥,٤١٠,٣٠٢**	**٤٦,٥١٧,١٥٠**	**٣٣,٨٨٨,١٩٨**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	١٤,٦٤٤,٦٤٨	١٠,٠٦٧,٧٨٨	٦,٤٦١,٤٩٧	٥,٦٧٣,٥٠٠
	٦٧,٩٤٤,٤٥٠	**٤٥,٤٧٨,٠٩٠**	**٥٢,٩٧٨,٦٤٧**	**٣٩,٥٦١,٦٩٨**

ويقوم المصرف بإدارة تركزات المخاطر من خلال توزيع عمليات التمويل والإستثمار على قطاعات إقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة. ويبين الإيضاح رقم (٤٣) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات في تاريخ البيانات المالية على القطاعات الإقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٤٤) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ البيانات المالية.

ب. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والإلتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الإستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفر تمويل والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته في تاريخ الإستحقاق المناسب بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسييل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

- إدارة مخاطر السيولة

تقوم إدارة المصرف بالعمل على تنويع أسس التمويل من خلال إستخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الإستحقاق للتأكد من الإحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات المستقبلية بشكل يومي بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥%. وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م ما نسبته ٦٠% مقابل ما نسبته ٤٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.

والجدول التالي يوضح تحليل بإستحقاقات الإلتزامات المالية والتي توضح الإستحقاقات التعاقدية المتبقية:

٢٠١٧م	إستحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٩,٢٥٦,٩١٩	-	-	-	٩,٢٥٦,٩١٩
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	-	-	-	٢٨,٠٥٢,٠٦٧
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٣,٩٧٥,٥٨٨	٢٦٨,٦٨٥	-	٨,٨٤٢,٦٨٠	١٣,٠٨٦,٩٥٣
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	١,٣٥٥,٠١٨	-	-	٧٦٧,٧٦٧	٢,١٢٢,٧٨٥
إجمالي الإلتزامات	**٤٢,٦٣٩,٥٩٢**	**٢٦٨,٦٨٥**	**-**	**٩,٦١٠,٤٤٧**	**٥٢,٥١٨,٧٢٤**

٢٠١٦م	إستحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٥,٠٢٥,٣٨١	-	-	-	٥,٠٢٥,٣٨١
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢١,٥٠١,٥٨١	-	-	-	٢١,٥٠١,٥٨١
حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٤,١٤٤,٢٩٧	٢٧٨,٥٩١	-	١٠,٧٢٧,٨٥١	١٥,١٥٠,٧٣٩
أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى	١,١١٦,٨٤٦	-	-	٨٨١,٤٧٤	١,٩٩٨,٣٢٠
إجمالي الإلتزامات	**٣١,٧٨٨,١٠٥**	**٢٧٨,٥٩١**	**-**	**١١,٦٠٩,٣٢٥**	**٤٣,٦٧٦,٠٢١**

ويبين الإيضاح رقم (٤٢) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية بيان بتواريخ إستحقاقات الأصول والإلتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل العائد (الربح) وأسعار حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات، ومخاطر معدل العائد (الربح). إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين أحدهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل العائد (الربح). لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة إلتزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل المصرف في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد إلتزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة إلتزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والإلتزامات في بيان المركز المالي. وتقع مسئولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة. إن لجنة إدارة الأصول والإلتزامات بالمصرف مسئولة كلياً عن إدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسئولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

- **خطر سعر العائد**

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الإتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن أعمال المصرف خلال الفترة المالية. ومن ثم فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح التي يمكن للبنك أن يدفعها لأصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وبناء عليه فإن المصرف غير معرض بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

ويبين الإيضاح رقم (٣٢) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية متوسط نسبة العائد الموزع لأصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

- **مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية**

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية، إن العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الأجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الأمر قد يعرضه لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى فإن المصرف يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥% من رأس المال والإحتياطيات إضافة إلى أن الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب أن لا يزيد عن ٢٥% من رأس المال المصرف وإحتياطياته.

ومن أجل الإلتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م يعمل المصرف دورياً على مراقبة مراكز العملات الأجنبية والتصرف في الفائض من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية:

	٢٠١٧م					
	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه إسترليني ألف ريال يمني	أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	٣٠,٢٢٠,٧٥٦	٣٩٦,٤٨٣	٧١٦,٩٢١	١٧٢,٦٧٠	١,٧٣١,١٣١	٣٣,٢٣٧,٩٦١
الإلتزامات	٢٨,٢٠٤,٥٤٣	٣٩٧,٣٢٥	٢,٤٦٥,٤٦٢	١٦١,٩٣٦	١,١٠٣,٦٥٣	٣٢,٣٣٢,٩١٩
صافي مراكز العملات الأجنبية	**٢,٠١٦,٢١٣**	**(٨٤٢)**	**(١,٧٤٨,٥٤١)**	**١٠,٧٣٤**	**٦٢٧,٤٧٨**	**٩٠٥,٠٤٢**

	٢٠١٦م					
	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنيه إسترليني ألف ريال يمني	أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الأصول	٢٣,١٩١,٤٤٧	٦٥١,٧٧٨	٢,٥١١,٦٩٨	١٣٩,٩٦٧	١٨٥,٠٦٥	٢٦,٦٧٩,٩٥٥
الإلتزامات	(٢٤,٠٥٠,٣٠٢)	(٦٥٤,٥٧١)	(٢,٠١٥,٠٨١)	(١٣٤,١٩٧)	(٣٦,٥٦٣)	(٢٦,٨٩٠,٧١٤)
صافي مراكز العملات الأجنبية	**(٨٥٨,٨٥٥)**	**(٢,٧٩٣)**	**٤٩٦,٦١٧**	**٥,٧٧٠**	**١٤٨,٥٠٢**	**(٢١٠,٧٥٩)**

أثر التغير في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:

العملة	سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني		متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي*	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م معادل الريال يمني	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م معادل الريال يمني	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م معادل الريال يمني	٣١ ديسمبر ٢٠١٦م معادل الريال يمني
دولار أمريكي	٢٥٠,٢٥	٢٥٠,٢٥	٤٥٧	٣١٣,٥
يورو أوروبي	٢٩١,١٧	٢٦١,٧٨	٥٤٨,٤	٣٢٨,٢٩
ريال سعودي	٦٦,٧٤	٦٦,٧٠	١٢٠,٢	٨٣,٠٠
جنيه إسترليني	٣٣١,١٨	٣٠٦,٣٩	٦١٦,٩٥	٣٨٥,٢٩

* تم الإعتماد على آخر معاملات قامت بها إدارة المصرف لتحديد متوسط سعر الصرف في السوق الموازي.

وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني الموجهة للبنوك والمصارف العاملة في الجمهورية اليمنية بأن سعر الإقفال للدولار الأمريكي لشهر ديسمبر ٢٠١٧م هو ٢٥٠,٢٥ ريال يمني/ للدولار الأمريكي وعليه يتم تقييم مراكزهم المالية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٧م وفقاً لهذا السعر، فقد قامت إدارة المصرف باستخدام الأسعار بموجب نشرة أسعار الإقفال الشهري لشهر ديسمبر ٢٠١٧م الصادرة من البنك المركزي اليمني لتقييم مراكز العملات الأجنبية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م.

ومع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي والظروف التي تمر بها البلاد خلال الفترة الحالية، الجدول التالي يبين تفاصيل الحساسية لانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة والأثر المتوقع على بيان الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية، مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:

	الأثر المتوقع على بيان الدخل بالزيادة (النقص)	
	٢٠١٧م	٢٠١٦م
دولار أمريكي	١,٦٦٥,٧٤٢	(٢١٧,٠٧٣)
يورو أوروبي	(٧٤٤)	(٧١٠)
ريال سعودي	(١,٤٠٠,٨٥٠)	١٢١,٣٦٢
جنية إسترليني	٩,٢٦٢	١,٤٨٦
أخرى	٥١٨,٣١٩	٣٧,٥٣٣

ويبين إيضاح رقم (٤٥) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ البيانات المالية مقارنة بالعام الماضي.

د. مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، ويعمل المصرف على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات من خلال إجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

ه. مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة، ويتم إدارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين القانونيين داخل وخارج المصرف، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المصرف بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٨. إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من إدارة المصرف لرأس المال هو التأكد من الإلتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي، والتأكد من أن المصرف يحتفظ بمعدل تصنيف إئتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به. ويقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك بإستخدام أساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم المصرف بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني (٢) لسنة ١٩٩٧م. ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الإحتفاظ بنسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨%) كحد أدنى، كما أنه على المصرف أن يحتفظ بنسبة من إجمالي رأس المال إلى ودائع العملاء تبلغ (٥%) كحد أدنى. ويتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الأساسي والمساند بإجمالي أصول وإلتزامات المصرف والموضحة في البيانات المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

البيان	٢٠١٧م مليون ريال يمني	٢٠١٦م مليون ريال يمني
رأس المال الأساسي	٦,١٣٧	٦,٠٩٣
رأس المال المساند	٢٣	١٤٩
إجمالي رأس المال	**٦,١٦٠**	**٦,٢٤٢**
الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالي الأصول	١٣,١٨٩	٢٣,٠١٢
الإلتزامات العرضية والإرتباطات	٤,٤٩٢	٢,٥٩٩
إجمالي الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر	**١٧,٦٨١**	**٢٥,٦١١**
نسبة كفاية رأس المال	**%٣٤,٨٤**	**%٢٤,٣٧**

ويتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والإحتياطيات القانونية والعامة والأرباح المرحلة (بعد إستبعاد المساهمات في رأس مال أي بنك محلي أو شركة مالية محلية) وكذا العجز بالمخصصات، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها المصرف على الديون المنتظمة بنسبة ١% وبحيث لا يزيد عن ٢% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٩. نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة محلية	١,٢٢١,٧٥٥	٧٢٥,٩٢١
نقدية بالصندوق والصرافات الآلية - عملة أجنبية	٢,٤٤٧,٨٨٨	١,٠٠٤,١٤٤
	٣,٦٦٩,٦٤٣	**١,٧٣٠,٠٦٥**
إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة محلية	١,٠٢٨,٧٤٦	١,٠٤٩,٩٩٠
إحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني - عملة أجنبية	٢,١٥٣,٦٥٢	٢,٠٨٥,٥٨٤
	٣,١٨٢,٣٩٨	**٣,١٣٥,٥٧٤**
	٦,٨٥٢,٠٤١	**٤,٨٦٥,٦٣٩**

تتمثل أرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون عائد)، وهذا الرصيد غير متاح للإستخدام اليومي للمصرف.

١٠. أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني:		
حسابات جارية - عملة محلية	٩,٢١٢,١٦٤	٤,٠٩١,٦٣٨
حسابات جارية - عملة أجنبية	٨,٠٥٢,٣٥٣	٢,٧٧٧,٧٤٩
	١٧,٢٦٤,٥١٧	**٦,٨٦٩,٣٨٧**
أرصدة لدى بنوك محلية:		
حسابات جارية – عملة محلية	١,١٦٠,١٨٨	١,٠٠٥,٦١٨
حسابات جارية - عملة أجنبية	٢,٤٤٩,٣٤١	٢,٨٥٠,٣٥٣
ودائع لأجل - عملة محلية	-	٥٠٠,٠٠٠
	٣,٦٠٩,٥٢٩	**٤,٣٥٥,٩٧١**
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خارجية		
حسابات جارية - عملة أجنبية	٨,٤٩٨,٨٠٢	٥,٨٨٣,٩٠٦
ودائع لأجل - عملة أجنبية	٥٥٠,٥٥٠	٢,٣٠٢,٣٠٠
	٩,٠٤٩,٣٥٢	**٨,١٨٦,٢٠٦**
	٢٩,٩٢٣,٣٩٨	**١٩,٤١١,٥٦٤**

١١. تمويل عمليات المرابحة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
تمويل عمليات المرابحة		٦,٤٦٨,١١٠	٧,٧١٢,٩٦٣
تمويلات عقود الإستصناع		٥٦٦,٨٦٦	٩٨٥,٩٨٥
		٧,٠٣٤,٩٧٦	**٨,٦٩٨,٩٤٨**
يخصم: مخصص تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١٢	(٢,٨٦٩,٠١٤)	(٢,٦٦٥,٣٢٣)
يخصم: إيرادات مؤجلة		(٢٤١,٨٧١)	(٢٢٩,٥٠٤)
يخصم: إيرادات مجنبة		(٧١,٣٥٧)	(٧٣,٤٦٩)
		٣,٨٥٢,٧٣٤	**٥,٧٣٠,٦٢٥**

- طبقاً لأحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وكذلك المادة رقم (١٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تكون معفاه من الخضوع لضريبة الدخل.
- تبلغ قيمة تمويل عمليات المرابحة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٢,٨٠٢,٢٥٧ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات نقدية بمبلغ وقدره ٥٢٧,٨٩٧ ألف ريال يمني، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م تبلغ قيمة تمويل عمليات المرابحة والإستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٢,٨٧٦,٣١٩ ألف ريال يمني بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات نقدية بمبلغ وقدره ٦١٤,٠١٨ ألف ريال يمني، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
تمويلات دون المستوى	٦١,٥٦٤	٢٩,٠١٧
تمويلات مشكوك في تحصيلها	١٩٧,٦٩١	٥٠٦,١٩٦
تمويلات رديئة	٢,٥٤٣,٠٠٢	٢,٣٤١,١٠٦
	٢,٨٠٢,٢٥٧	**٢,٨٧٦,٣١٩**

١٢. مخصص تمويل عمليات المرابحة والإستصناع (منتظمة وغير منتظمة)

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	٢٠١٧م		
		محدد ألف ريال يمني	عام ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام		٢,٥٧٣,٢٤٦	٩٢,٠٧٧	٢,٦٦٥,٣٢٣
المكون خلال العام	٣٨	١٩٩,٦١٧	٤,٠٧٤	٢٠٣,٦٩١
المستخدم خلال العام		-	-	-
المحول من المخصص المحدد إلى العام		-	-	-
الرصيد في نهاية العام		**٢,٧٧٢,٨٦٣**	**٩٦,١٥١**	**٢,٨٦٩,٠١٤**

	إيضاح	٢٠١٦م		
		محدد ألف ريال يمني	عام ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام		٢,٠٨٢,١٩٢	٨٥,٧٣٥	٢,١٦٧,٩٢٧
المكون خلال العام	٣٨	٣٣٨,٩٢٠	٦,٣٤٢	٣٤٥,٢٦٢
المستخدم خلال العام		-	-	-
المحول من المخصص المحدد إلى العام		-	-	-
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية		١٥٢,١٣٤	-	١٥٢,١٣٤
الرصيد في نهاية العام		**٢,٥٧٣,٢٤٦**	**٩٢,٠٧٧**	**٢,٦٦٥,٣٢٣**

١٣. إجارة منتهية بالتمليك

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
التكلفة في بداية العام	١,٥٦٨,٦٩٧	٢,٥٢٩,٣٨٥
الإضافات خلال العام	٨١٩,٥١١	-
الإستبعادات خلال العام	(١٩٢,٣٢٢)	(٩٦٠,٦٨٨)
التكلفة في نهاية العام	**٢,١٩٥,٨٨٦**	**١,٥٦٨,٦٩٧**
مجمع الإهلاك في بداية العام	١,٢٤٨,٥٣٥	١,٩٢٨,٣٠٤
إهلاك العام	٣٧١,٩٠٦	٢٨٠,٩١٩
مجمع إهلاك الإستبعادات	(١٩٢,٣٢٢)	(٩٦٠,٦٨٨)
مجمع الإهلاك في نهاية العام	**١,٤٢٨,١١٩**	**١,٢٤٨,٥٣٥**
صافي القيمة الدفترية	**٧٦٧,٧٦٧**	**٣٢٠,١٦٢**

تتمثل التكلفة في قيمة آلات ومعدات وعقارات مؤجرة للغير بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك.

١٤. إستثمارات في أوراق مالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	عدد الصكوك	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
أدوات مصنفة كإستثمارات في حقوق الملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية				
إستثمارات مالية متاحة للبيع – غير مدرجة	١٥	-	١,٣١٤,٢٤١	١,٣١٤,٢٤١
أدوات مصنفة كإستثمارات في ديون صكوك بالتكلفة (غير مدرجة)				
صكوك إسلامية – محلية		٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٧٣٤,٠٠٠
			٣,٣١٤,٢٤١	**٧,٠٤٨,٢٤١**

- تتمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م و٢٠١٦م في إستثمارات مالية محلية (غير مدرجة) ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الإعتماد عليه للقيمة العادلة لتلك الإستثمارات وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقد تم تسجيلها بالتكلفة بعد خصم قيمة الإنخفاض.
- تم إحتساب إنخفاض القيمة لبعض الإستثمارات المالية المتاحة للبيع لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع إستلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.
- كافة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع غير مصنفة من قبل شركات تصنيف عالمية.
- الإستثمارات في صكوك إسلامية محلية صادرة عن وحدة الصكوك الإسلامية بالبنك المركزي اليمني (غير مدرجة) وتبلغ القيمة الإسمية للصك مليون ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (مبلغ مليون ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م للصك الواحد).
- الجمهورية اليمنية ممثلة في وزارة المالية إلتزمت بضمان هذه الصكوك في تواريخ إستحقاقها، وفوضت وزارة المالية البنك المركزي اليمني بخصم الإستحقاق في تواريخها من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني.

١٥. إستثمارات مالية متاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
الشركة العقارية الرائدة		٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠
الشركة العربية للحديد والصلب		٥٢٥,١٢٤	٥٢٥,١٢٤
شركة بروم للصيد البحري		٩٠,٩١٧	٩٠,٩١٧
شركة اليمن للخدمات المالية		٦٦,٤٢٨	٦٦,٤٢٨
الشامل للتطوير العقاري والإستثمار		٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين		٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
		١,٤٣٠,٦٦٩	**١,٤٣٠,٦٦٩**
يخصم:			
خسائر الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	١,١٥	(١١٦,٤٢٨)	(١١٦,٤٢٨)
		١,٣١٤,٢٤١	**١,٣١٤,٢٤١**

١,١٥ الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	١١٦,٤٢٨	١١٦,٤٢٨
يضاف: الإنخفاض خلال العام*	-	-
الرصيد في نهاية العام	**١١٦,٤٢٨**	**١١٦,٤٢٨**

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، يتوجب على المصرف تدعيم الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المالية المتاحة للبيع ولبعض الإستثمارات بنسبة ٢٠% سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٦م وبما يبلغ ٦٣٠,١١٠ ألف ريال يمني وذلك لعدم وجود أي توزيعات من تلك الإستثمارات خلال السنوات السابقة وكذا توقع عدم إستلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.

١٦. إستثمارات عقارية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	١,٥٩٤,٧٩١	١,٦١١,٢٢٧
الإضافات خلال العام	٨٥٤,١٧١	١٢٨,٤٣١
الإستبعادات خلال العام	-	(١٨٨,١٨٠)
إجمالي التكلفة	**٢,٤٤٨,٩٦٢**	**١,٥٥١,٤٧٨**
التغير في القيمة العادلة (أرباح غير محققة)	-	٤٣,٣١٣
	٢,٤٤٨,٩٦٢	**١,٥٩٤,٧٩١**

١٧. القرض الحسن

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
قروض حسنة ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٣٦٥,٤١٤	١,٨٠٠,٠٠٠
قروض حسنة ممنوحة لعملاء المصرف	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
	٣,٤٦٧,٢٦٦	١,٩٠١,٨٥٢
يخصم: مخصص القرض الحسن	(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)
	٣,٣٦٥,٤١٤	**١,٨٠٠,٠٠٠**

١٨. إستثمارات في شركات تابعة

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	نسبة المساهمة	٢٠١٦م ألف ريال يمني	نسبة المساهمة
مصنع الشامل للطوب الأحمر (شركة يمنية ذات مسئولية محددة – غير مدرجة)	٢,٦٠١,٦٤١	%١٠٠	٢,٦٠١,٦٤١	%١٠٠

١٩. أرصدة مدينة وأصول أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
أصول آلت ملكيتها للمصرف*		٢,١٦٠,٦٤٣	٢,٣٧٨,٩٩٧
مدينو الإجارة المنتهية بالتمليك		٢,٠٨٧,١٨٣	١,١٦٢,٤٨٣
حسابات مكشوفة		١,١٠١,٥٨٩	١,٩٤٩,٢١٤
سلف وعهد موظفين		١٤٨,٨٩٦	١٦٣,٥٢٠
إيرادات مستحقة		١٤٤,٤١٥	٤٢٢,٥٥٤
مصروفات مدفوعة مقدماً		١٣١,٣٧٠	١١٠,٥١٢
مشروعات قيد التنفيذ – دفعات		١١٢,٩٥١	٢٩١,٤٠٠
مخزون قرطاسية ومطبوعات		٦٥,١٧٧	٦٦,٨٢٩
مدينون متنوعون		٣١٣,٢٨٣	٣٦٥,١١٧
		٦,٢٦٥,٥٠٧	**٦,٩١٠,٦٢٦**
يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	٢٠	(٢,١٧٧,٩٣٩)	(١,٦٣٤,١٦٢)
		٤,٠٨٧,٥٦٨	**٥,٢٧٦,٤٦٤**

* جاري إستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعميد عقود بعض الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف لدى الجهات الحكومية.

٢٠. مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	إيضاح	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام		١,٦٣٤,١٦٢	١,٣٩٠,٢٣٥
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية		٤٦,١٣٨	١٧٤,٢٩٣
المكون خلال العام	٣٨	٤٩٧,٦٣٩	٦٩,٦٣٤
الرصيد في نهاية العام		**٢,١٧٧,٩٣٩**	**١,٦٣٤,١٦٢**

٢١. ممتلكات ومعدات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	أراضي	مباني	آلات ومعدات	سيارات	أثاث ومفروشات	أجهزة ومعدات كمبيوتر	تحسينات مباني مستأجرة	الإجمالي
	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	ألف ريال يمني
إجمالي المبلغ المرحل								
في ١ يناير ٢٠١٧م	٩١٢,٠٠٨	٦٤,٨٢٤	٤٧٧,٠٥٢	١٢٩,٨٤١	٣٩١,٩٠٣	٨٢٣,٢٣٢	٤٦,٤٧٨	٢,٨٤٥,٣٣٨
تسويات على الرصيد الإفتتاحي	-	-	١٩٣	-	-	-	-	١٩٣
إضافات	٢,٩٣٦	٢٩١,٢٢٧	٥٢,٠٥٨	٤,٩٥١	٦٩,٨٦٩	١٢,١٢٥	١٦,٥١٥	٤٤٩,٦٨١
إستبعادات	-	-	(١٠,٣٠٩)	(١٨,٧٣٦)	(٣٣,٧٢٥)	(١٢,٨٣١)	(٣,٨٧١)	(٧٩,٤٧٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٩١٤,٩٤٤	٣٥٦,٠٥١	٥١٨,٩٩٤	١١٦,٠٥٦	٤٢٨,٠٤٧	٨٢٢,٥٢٦	٥٩,١٢٢	٣,٢١٥,٧٤٠
مجمع الإهلاك								
في ١ يناير ٢٠١٧م	-	٣,٠٧٩	٣٢٠,٤٢٨	١١٠,٠٨١	٣١٢,٧٨٧	٧٢٥,٩٠٨	٢٦,٣٠٤	١,٤٩٨,٥٨٧
تسويات على الرصيد الإفتتاحي	-	-	(٩,٦٦٢)	-	٩,٨٥٥	-	-	١٩٣
إهلاكات السنة	-	١,٣١٣	٤٥,٥٦١	٨,٧٣٢	٢٠,٥٥٤	٣٧,٧٠٣	٦,٧١٣	١٢٠,٥٧٦
إستبعادات	-	-	(٦,٨١٦)	(١٨,٧٣٧)	(٣١,٧٠٠)	(١١,٨٦٣)	(٣,٨٧١)	(٧٢,٩٨٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	-	٤,٣٩٢	٣٤٩,٥١١	١٠٠,٠٧٦	٣١١,٤٩٦	٧٥١,٧٤٨	٢٩,١٤٦	١,٥٤٦,٣٦٩
المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م	٩١٤,٩٤٤	٣٥١,٦٥٩	١٦٩,٤٨٣	١٥,٩٨٠	١١٦,٥٥١	٧٠,٧٧٨	٢٩,٩٧٦	١,٦٦٩,٣٧١
إجمالي المبلغ المرحل								
في ١ يناير ٢٠١٦م	٧٤٤,٨٩٠	٦٤,٨٢٤	٤٦٤,٧٦٤	١٢٥,٦٤٠	٣٩٢,٨٩٤	٨٠٨,١٨٧	٤٥,٦٩٩	٢,٦٤٦,٨٩٨
إضافات	١٦٧,١١٨	-	٢٧,١١٢	٤,٢٠١	٤,٧٤٦	١٩,٦٢٣	٨٣٩	٢٢٣,٦٣٩
إستبعادات	-	-	(١٤,٨٢٤)	-	(٥,٧٣٧)	(٤,٥٧٨)	(٦٠)	(٢٥,١٩٩)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٩١٢,٠٠٨	٦٤,٨٢٤	٤٧٧,٠٥٢	١٢٩,٨٤١	٣٩١,٩٠٣	٨٢٣,٢٣٢	٤٦,٤٧٨	٢,٨٤٥,٣٣٨
مجمع الإهلاك								
في ١ يناير ٢٠١٦م	-	١,٧٨١	٢٧٦,٧٧٧	١٠١,١٧١	٢٩١,٥٧٩	٦١٨,٨٥٣	٢٠,١٩٧	١,٣١٠,٣٥٨
إهلاكات السنة	-	١,٢٩٨	٥٠,١٤٧	٨,٩١٠	٢٦,٥٢٠	١١٠,٦٧٧	٦,١٠٧	٢٠٣,٦٥٩
إستبعادات	-	-	(٦,٤٩٦)	-	(٥,٣١٢)	(٣,٦٢٢)	-	(١٥,٤٣٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	-	٣,٠٧٩	٣٢٠,٤٢٨	١١٠,٠٨١	٣١٢,٧٨٧	٧٢٥,٩٠٨	٢٦,٣٠٤	١,٤٩٨,٥٨٧
المبلغ المرحل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	٩١٢,٠٠٨	٦١,٧٤٥	١٥٦,٦٢٤	١٩,٧٦٠	٧٩,١١٦	٩٧,٣٢٤	٢٠,١٧٤	١,٣٤٦,٧٥١

٢٢. أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
أرصدة مستحقة للبنوك المحلية		
حسابات جارية – عملة محلية	٧,٤٨٨,١٢٩	٢,٣٦١,٩٥٥
حسابات جارية – عملة أجنبية	١,٧٦٨,٧٨٥	٢,٦٦١,١٠٢
	٩,٢٥٦,٩١٤	**٥,٠٢٣,٠٥٧**
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية		
حسابات جارية – عملة أجنبية	٥	٢,٣٢٤
	٥	**٢,٣٢٤**
	٩,٢٥٦,٩١٩	**٥,٠٢٥,٣٨١**

٢٣. الحسابات الجارية والودائع الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

١,٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للنوع

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
حسابات جارية – عملة محلية	٩,٥٤٥,٨٨١	٨,٧٨٦,٣٨٨
حسابات جارية – عملة أجنبية	١٢,٣٨٩,١١٣	١٠,٥٥٤,٥٩٧
	٢١,٩٣٤,٩٩٤	**١٩,٣٤٠,٩٨٥**
تأمينات نقدية – عملة محلية	٢٢٣,٦٨٧	٢٣٦,٣٣٢
تأمينات نقدية – عملة أجنبية	٥,٣٣١,٥٥٠	١,٣٧٤,٩٦٩
	٥,٥٥٥,٢٣٧	**١,٦١١,٣٠١**
ودائع أخرى	٥٦١,٨٣٦	٥٤٩,٢٩٥
	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	**٢١,٥٠١,٥٨١**

٢,٢٣ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للقطاعات

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
تجاري	١١,٧٧١,١٥٧	٧,٤٥٥,٦٣٣
صناعي	٥,٥٢١,٣٦٧	٢,١٠٤,٨١٧
زراعي وصيد أسماك	٦١,٨٦٢	٩٤,٧٤٥
أفراد وأخرى	١٠,٦٩٧,٦٨١	١١,٨٤٦,٣٨٦
	٢٨,٠٥٢,٠٦٧	**٢١,٥٠١,٥٨١**

٢٤. أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
دائنون متنوعون	١,٠١٤,٢٩٠	٥٦١,٣١٢
دائنو الإجارة المنتهية بالتمليك	٧٦٧,٧٦٧	٣٢٠,١٦٢
مرابحات قيد التنفيذ	١٨٧,٠٨٦	٩٤٧,٠٠٨
مصروفات مستحقة	١٥٣,٤٤١	١٦٩,٨٣٨
ضرائب الدخل عن العام	٢٠١	-
	٢,١٢٢,٧٨٥	**١,٩٩٨,٣٢٠**

٢٥. مخصصات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م				
	الرصيد أول العام ألف ريال يمني	المكون خلال العام ألف ريال يمني	المستخدم خلال العام ألف ريال يمني	مخصصات إنتفى الغرض منها ألف ريال يمني	الرصيد في نهاية العام ألف ريال يمني
مخصص إلتزامات عرضية	٥٦,٧٣٥	٤٣,٧٥٣	-	-	١٠٠,٤٨٨
مخصص مطالبات محتملة	١٠,٧٩٨	-	-	-	١٠,٧٩٨
	٦٧,٥٣٣	**٤٣,٧٥٣**	**-**	**-**	**١١١,٢٨٦**

	٢٠١٦م				
	الرصيد أول العام ألف ريال يمني	المكون خلال العام ألف ريال يمني	المستخدم خلال العام ألف ريال يمني	مخصصات إنتفى الغرض منها ألف ريال يمني	الرصيد في نهاية العام ألف ريال يمني
مخصص إلتزامات عرضية	٥٥,٥٥١	١,١٨٤	-	-	٥٦,٧٣٥
مخصص مطالبات محتملة	٣١,٨٩٠	-	(٢١,٠٩٢)	-	١٠,٧٩٨
	٨٧,٤٤١	**١,١٨٤**	**(٢١,٠٩٢)**	**-**	**٦٧,٥٣٣**

٢٦. حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار

١,٢٦ حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وفقاً للنوع

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
ودائع إستثمارية – عملة محلية	٢,٨٠٣,٨٧٣	٤,٠٨٢,٦٥١
ودائع إستثمارية – عملة أجنبية	٦,٦٦٧,٣٨٢	٧,٣٢٢,٥٣٥
	٩,٤٧١,٢٥٥	**١١,٤٠٥,١٨٦**
ودائع إدخار إستثماري – عملة محلية	٢,١٨٢,١٢٧	١,٦٤٠,٠٩٩
ودائع إدخار إستثماري – عملة أجنبية	١,٤٣٣,٥٧١	٢,١٠٥,٤٥٤
	٣,٦١٥,٦٩٨	**٣,٧٤٥,٥٥٣**
	١٣,٠٨٦,٩٥٣	**١٥,١٥٠,٧٣٩**

أموال حقوق أصحاب حسابات الإستثمار مختلطة مع أموال المصرف ويتم إستخدامها للتمويل والإستثمار في الأصول بطريقة إسلامية.

٢,٢٦ حقوق أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار وفقاً للقطاعات

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
تجاري	٢,٢٧٠,٨٩٧	٣,٠٧٦,٤٥٥
صناعي	٢٥٩,٩٢٥	٢٣٣,٩٦٥
زراعي وصيد أسماك	٧١,١٤٩	٥٩,٤١٤
أفراد وأخرى	١٠,٤٨٤,٩٨٢	١١,٧٨٠,٩٠٥
	١٣,٠٨٦,٩٥٣	**١٥,١٥٠,٧٣٩**

٢٧. رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦ مليار ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م (مبلغ ٦ مليار ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م) موزع على عدد ٦ مليون سهم، بقيمة إسمية للسهم الواحد ألف ريال يمني وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥م وكذا تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي اليمني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤م بشأن زيادة رأس المال ليبلغ ٦ مليار ريال يمني.

٢٨. الإحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م بشأن البنوك يتم إحتجاز ١٥% من صافي الأرباح السنوية طبقاً للبيانات المالية السنوية المعتمدة لتغذية الإحتياطي القانوني حتى يساوي ضعفي رأس المال المدفوع، ولا يمكن إستخدام ذلك الإحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني.

٢٩. إحتياطي القيمة العادلة

إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م يتكون من قيمة عادلة موجبة بمبلغ وقدره ٤٣,٣١٣ ألف ريال يمني (مبلغ ٤٣,٣١٣ ألف ريال يمني كما في٣١ ديسمبر ٢٠١٦م) نتيجة إعادة تقييم الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة.

٣٠. إلتزامات عرضية وإرتباطات

يتكون هذا البند مما يلي كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م		
	إجمالي قيمة الإلتزامات ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني
إعتمادات مستندية	١٠,٦٢٨,٣٧٨	(٥,٠٢٤,٢٥٥)	٥,٦٠٤,١٢٣
خطابات ضمان	٤,٠١٦,٢٧٠	(٥٣٠,٩٨١)	٣,٤٨٥,٢٨٩
	١٤,٦٤٤,٦٤٨	**(٥,٥٥٥,٢٣٦)**	**٩,٠٨٩,٤١٢**

	٢٠١٦م		
	إجمالي قيمة الإلتزامات ألف ريال يمني	التأمين المحتجز ألف ريال يمني	صافي قيمة الإلتزام ألف ريال يمني
إعتمادات مستندية	٢,٨٠٨,٠٨١	(١,٠٩٢,٧٨٦)	١,٧١٥,٢٩٥
خطابات ضمان	٣,٦٥٣,٤١٦	(٥١٨,٥١٥)	٣,١٣٤,٩٠١
	٦,٤٦١,٤٩٧	**(١,٦١١,٣٠١)**	**٤,٨٥٠,١٩٦**

٣١. إيرادات تمويل المرابحة والإستصناع

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
إيرادات تمويل عمليات المرابحات	٣١٣,٩٨٣	٤١٤,٧٥٢
إيرادات تمويل عقود الإستصناع	٢٧,٨٤٣	٥٤,٤٩٢
	٣٤١,٨٢٦	**٤٦٩,٢٤٤**

٣٢. إيرادات من الإستثمارات المشتركة الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
إيرادات إستثمارات أوراق مالية		
إيرادات صكوك إسلامية	٣٩٣,٢٨٩	٧٧٥,٦٥٥
إيرادات إستثمارات مالية متاحة للبيع	١٢,٥٠٠	١٧,١٨٥
	٤٠٥,٧٨٩	**٧٩٢,٨٤٠**
إيرادات ودائع إستثمارية	٥٥,٤٢٠	٢٦٥,٤٢٨
إيرادات إجارة منتهية بالتمليك	٨٨,٤٨٧	٤٣,٨٠٣
إيرادات إستثمارات عقارية	-	٤٦,٩٩٧
إيرادات إستثمارات أخرى	٢٥,٩٢٠	-
	٥٧٥,٦١٦	**١,١٤٩,٠٦٨**

٣٣. عائد أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار

يتم تحديد نصيب أصحاب حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار من عائد الإستثمار المحقق خلال العام بتقسيم إجمالي العائد من التمويلات المختلفة والإستثمارات المشتركة الأخرى بين العملاء والمساهمين ثم يتم توزيع نصيب العملاء فيما بينهم على أساس نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد ويتم إعتماد نسب حصص أرباح ودائع العملاء من مجلس إدارة المصرف بناء على إقتراح لجنة الميزانية التي تقوم بإحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة.

وقد بلغت نسبة عائد الإستثمار كما يلي:

	٢٠١٧م		٢٠١٦م	
	ريال يمني %	دولار أمريكي %	ريال يمني %	دولار أمريكي %
الودائع المستثمرة لمدة سنة واحدة	٤,٣١	٢,٠٠	٤,٥٨	٢,٢٢
الودائع المستثمرة لمدة ستة أشهر	٣,١١	١,٢٠	٣,٢٨	١,٣٤
الودائع المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر	٢,٤٠	١,٠٤	٢,٥٨	١,٠٨
حسابات الإدخار الإستثماري	٢,٣٠	١,٠٠	٢,٤٦	٠,٩٩

٣٤. إيرادات رسوم وعمولات

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
عمولات عن الإعتمادات المستندية	٣٤٥,٩٧٣	١٧٧,٣٠٢
عمولات عن خطابات الضمان	٤٢,٤٧٧	٣٥,٦٠٠
عمولات عن التحويلات النقدية	٣٣,٠٧٩	١٤٦,٩٧١
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية أخرى	٨٩,٥٠٧	٢٠٢,٩٧٦
	٥١١,٠٣٦	**٥٦٢,٨٤٩**

٣٥. أرباح عمليات النقد الأجنبي

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية	١,٩٩٣,٣٠٩	(٢٤١,٤٥٥)
فروق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	٦,٩٧٧	٥٨٥,٨٢٦
	٢,٠٠٠,٢٨٦	**٣٤٤,٣٧١**

٣٦. إيرادات عمليات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
مخصصات أنتفى الغرض منها:			
مخصص تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١٢	-	-
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	٢٠	-	-
مخصصات أخرى	٢٥	-	-
		-	-
إيجارات		٧٠,٧٧٨	٥٠,٥٣١
أخرى		٢٠,٤٠٥	٥٩,٩٨١
		٩١,١٨٣	**١١٠,٥١٢**

٣٧. خسائر الاستثمار في ودائع خارجية

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
خسائر الوديعة لدى بنك أويل في أذربيجان	٣٦٨,٣٢١	-
خسائر الوديعة لدى بنك أمره في أذربيجان	١٨٩,٧١٢	-
	٥٥٨,٠٣٣	**-**

٣٨. مخصصات محملة على بيان الدخل

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	إيضاحات	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
مخصص تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١٢	٢٠٣,٦٩١	٣٤٥,٢٦٢
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	٢٠	٤٩٧,٦٣٩	٦٩,٦٣٤
مخصص صندوق القرض الحسن		-	١٠١,٨٥٢
مخصصات أخرى	٢٥	٤٣,٧٥٣	١,١٨٤
		٧٤٥,٠٨٣	**٥١٧,٩٣٢**

٣٩. تكاليف الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
مرتبات وبدلات وحوافز	٧١٦,٦٥٢	٦٢١,٩٤٢
حصة المصرف في التأمينات الإجتماعية	٣٧,١٨٦	٣٤,٢٦٩
	٧٥٣,٨٣٨	**٦٥٦,٢١١**

٤٠. مصروفات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م ألف ريال يمني	٢٠١٦م ألف ريال يمني
صيانة	١٣٠,٢٦١	١٢١,٦٧٥
إيجارات	١١٤,٩٩٠	١٠٨,٧٣٥
حراسة	١٠٩,٧١٣	١٠٤,٥٨٣
إتصالات	٧٧,٩٢٦	٦٧,١٠٨
وقود وزيوت	٦٣,٨٣٧	٣٦,٠٧٥
ضيافة وإستقبال	٤٩,١١٤	٢٨,٤٥٤
زكاة	٤٥,٧٥٠	٥٥,٠٠٠
رسوم حكومية وإشتراكات	٣٤,٤٧١	٤٤,٣٧٩
مصاريف تأمين النقد والخزائن	٢٧,٥٥٥	٣٨,٢٢٦
أتعاب مهنية وإستشارات	٢٥,٠٠٩	١٠,٢٩٧
دعاية وإعلان	٢١,٣٦٢	٢٢,٠٤٥
نقل وإنتقالات	١٧,٧١١	٨٦,٩٧٦
مصروفات نظافة	١٣,٨٣٧	١٣,٢١٦
قرطاسية وأدوات مكتبية	١٣,٦٨٠	١٨,١٤٣
مياه وكهرباء	١٣,١٢٤	٦,٧٢٦
تدريب	١٠,٣٤٧	١٤,٨٩٠
مصروفات أخرى	١٠٦,٦٠٠	٣٣,٦٠٥
	٨٧٥,٢٨٧	**٨١٠,١٣٣**

٤١. عائد السهم من صافي أرباح العام

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٧م	٢٠١٦م
صافي رباح العام – ألف ريال يمني	٨٠٣	٩٣٩
عدد الأسهم – ألف سهم	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
عائد السهم من صافي الأرباح – ريال يمني	**٠,١٣**	**٠,١٦**

٤٢. استحقاقات الأصول والإلتزامات المالية

	إستحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	٢٠١٧م إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول:					
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٦,٨٥٢	-	-	-	٦,٨٥٢
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٢٩,٣٧٢	-	-	٥٥١	٢٩,٩٢٣
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١,٠٨٤	١٥٣	٦٥٢	١,٩٦٤	٣,٨٥٣
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	٧٦٨	٧٦٨
إستثمارات في أوراق مالية	١,٣١٤	-	-	٢,٠٠٠	٣,٣١٤
إستثمارات عقارية	-	-	-	٢,٤٤٩	٢,٤٤٩
القرض الحسن	-	-	-	٣,٣٦٥	٣,٣٦٥
إستثمارات في شركات تابعة	-	-	-	٢,٦٠٢	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	-	-	٤١	١,٠٦١	١,١٠٢
	٣٨,٦٢٢	**١٥٣**	**٦٩٣**	**١٤,٧٦٠**	**٥٤,٢٢٨**
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٩,٢٥٧	-	-	-	٩,٢٥٧
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢٨,٠٥٢	-	-	-	٢٨,٠٥٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٣,٩٧٥	٢٦٩	-	٨,٨٤٣	١٣,٠٨٧
	٤١,٢٨٤	**٢٦٩**	**-**	**٨,٨٤٣**	**٥٠,٣٩٦**
الصافي	**(٢,٦٦٢)**	**(١١٦)**	**٦٩٣**	**٥,٩١٧**	**٣,٨٣٢**

	إستحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	إستحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	٢٠١٦م إستحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	إستحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول:					
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤,٨٦٦	-	-	-	٤,٨٦٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٨,٩١٠	-	-	٢,٣٠٢	٢١,٢١٢
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١,٧٠٠	١٠٩	١٠١١	٢,٩١١	٥,٧٣١
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	-	٣٢٠	٣٢٠
إستثمارات في أوراق مالية	١,٣١٤	-	-	٥,٧٣٤	٧,٠٤٨
إستثمارات عقارية	-	-	-	١,٥٩٥	١,٥٩٥
القرض الحسن	-	-	-	-	-
إستثمارات في شركات تابعة	-	-	-	٢,٦٠٢	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	١	٢٠٤	-	١,٧٤٤	١,٩٤٩
	٢٦,٧٩١	**٣١٣**	**١٠١١**	**١٧,٢٠٨**	**٤٥,٣٢٣**
الإلتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٥,٠٢٥	-	-	-	٥,٠٢٥
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٢١,٥٠٢	-	-	-	٢١,٥٠٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٤,١٤٤	٢٧٩	-	١٠,٧٢٨	١٥,١٥١
	٣٠,٦٧١	**٢٧٩**	**-**	**١٠,٧٢٨**	**٤١,٦٧٨**
الصافي	**(٣,٨٨٠)**	**٣٤**	**١٠١١**	**٦,٤٨٠**	**٣,٦٤٥**

٤٣. توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للقطاعات الإقتصادية

	٢٠١٧م					
	صناعي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وارصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	٦,٨٥٢	-	٦,٨٥٢
أرصدة لدى البنوك والمصارف المؤسسات المالية	-	-	-	٢٩,٩٢٣	-	٢٩,٩٢٣
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١,١٤٧	٢,٣٠١	-	٢	٤٠٣	٣,٨٥٣
إجارة منتهية بالتمليك	٧٦٨	-		-	-	٧٦٨
إستثمارات في أوراق مالية	٥٢٥	-	٩١	٢,٠٠٠	٦٩٨	٣,٣١٤
إستثمارات عقارية	-	-	-	-	٢,٤٤٩	٢,٤٤٩
القرض الحسن	-	-	-	٣,٣٦٥	-	٣,٣٦٥
إستثمارات في شركات تابعة	٢,٦٠٢	-	-	-	-	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	٤٨	٥٩١	-	-	٤٦٣	١,١٠٢
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	-	٩,٢٥٧	٩,٢٥٧
حسابات جارية وودائع أخرى	٥,٥٢١	١١,٧٧١	٦٢	-	١٠,٦٩٨	٢٨,٠٥٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٢٦٠	٢,٢٧١	٧١	-	١٠,٤٨٥	١٣,٠٨٧
الإلتزامات العرضية والإرتباطات						
خطابات ضمان	٢	١,٢٥٤	-	-	٢,٢٢٩	٣,٤٨٥
إعتمادات مستندية	١,٢٧٥	٣,٩٤٢	-	-	٣٨٧	٥,٦٠٤

	٢٠١٦م					
	صناعي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وارصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	-	-	-	٤,٨٦٦	-	٤,٨٦٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف المؤسسات المالية	-	-	-	٢١,٢١٢	-	٢١,٢١٢
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	١,٢٤٦	٣,٨٢٢	٢	١	٦٦٠	٥,٧٣١
إجارة منتهية بالتمليك	٣٢٠	-	-	-	-	٣٢٠
إستثمارات في أوراق مالية	٥٢٥	-	٩١	٥,٧٨٤	٦٤٨	٧,٠٤٨
إستثمارات عقارية	-	١,٥٩٥	-	-	-	١,٥٩٥
القرض الحسن	-	-	-	-	-	-
إستثمارات في شركات تابعة	٢,٦٠٢	-	-	-	-	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	٨٣٨	٧٤٠	٨	١	٣٦٢	١,٩٤٩
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	-	-	-	٥,٠٢٥	-	٥,٠٢٥
حسابات جارية وودائع أخرى	٢,١٠٤	٧,٤٥٦	٩٥	٤	١١,٨٤٣	٢١,٥٠٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	٢٣٤	٣,٠٧٧	٥٩	٧	١١,٧٧٤	١٥,١٥١
الإلتزامات العرضية والإرتباطات						
خطابات ضمان	٥	١,٣٩٧	-	-	١,٧٣٣	٣,١٣٥
إعتمادات مستندية	١٥	١,٥٥٥	-	-	١٤٥	١,٧١٥

٤٤. توزيع الأصول والإلتزامات وكذا الإلتزامات العرضية والإرتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

	٢٠١٧م					
	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	الولايات المتحدة الأمريكية مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٦,٨٥٢	-	-	-	-	٦,٨٥٢
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٢٣,٣١٤	-	٢,٨٤٦	٣,٧٦٣	-	٢٩,٩٢٣
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	٣,٨٥٣	-	-	-	-	٣,٨٥٣
إجارة منتهية بالتمليك	٧٦٨	-	-	-	-	٧٦٨
إستثمارات في أوراق مالية	٣,٣١٤	-	-	-	-	٣,٣١٤
إستثمارات عقارية	٢,٤٤٩	-	-	-	-	٢,٤٤٩
القرض الحسن	٣,٣٦٥	-	-	-	-	٣,٣٦٥
إستثمارات في شركات تابعة	٢,٦٠٢	-	-	-	-	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	١,٠٩٩	-	-	٣	-	١,١٠٢
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	٩,١٨٦	-	-	٧١	-	٩,٢٥٧
حسابات جارية وودائع أخرى	٢٧,٧٤١	٢	٥	٣٠٣	١	٢٨,٠٥٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	١٢,٩٤٧	٥٦	-	٨٢	٢	١٣,٠٨٧
الإلتزامات العرضية والإرتباطات						
خطابات ضمان	٣,٤٨٥	-	-	-	-	٣,٤٨٥
إعتمادات مستندية	٥,٦٠٤	-	-	-	-	٥,٦٠٤

	٢٠١٦م					
	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	الولايات المتحدة الأمريكية مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	آسيا مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
الأصول						
نقدية بالصندوق وأرصدة الإحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٤,٨٦٦	-	-	-	-	٤,٨٦٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٣,٠٢٥	-	٥٩٥	٧,٥٤٤	٤٨	٢١,٢١٢
تمويل عمليات المرابحة والإستصناع	٥,٧٣١	-	-	-	-	٥,٧٣١
إجارة منتهية بالتمليك	٣٢٠	-	-	-	-	٣٢٠
إستثمارات في أوراق مالية	٧,٠٤٨	-	-	-	-	٧,٠٤٨
إستثمارات عقارية	١,٥٩٥	-	-	-	-	١,٥٩٥
القرض الحسن	-	-	-	-	-	-
إستثمارات في شركات تابعة	٢,٦٠٢	-	-	-	-	٢,٦٠٢
حسابات مكشوفة	١,٩٤٩	-	-	-	-	١,٩٤٩
الإلتزامات						
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	٥,٠٢٣	-	-	٢	-	٥,٠٢٥
حسابات جارية وودائع أخرى	٢١,٥٠٢	-	-	-	-	٢١,٥٠٢
حسابات الإستثمارات المطلقة والإدخار	١٥,١٥١	-	-	-	-	١٥,١٥١
الإلتزامات العرضية والإرتباطات						
خطابات ضمان	٣,١٣٥	-	-	-	-	٣,١٣٥
إعتمادات مستندية	-	-	١٣٧	١,٣٧٩	١٩٩	١,٧١٥

٤٥. مراكز العملات الأجنبية الهامة

تطبيقا لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م فإن على المصرف وضع حدود لكل مركز عملة على حده فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة، وبناءً عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥% من رأس مال المصرف وإحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥% من رأس مال المصرف وإحتياطياته، ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ البيانات المالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧م		٣١ ديسمبر ٢٠١٦م	
	فائض (عجز) ألف ريال يمني	النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف وإحتياطياته	فائض (عجز) ألف ريال يمني	النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف وإحتياطياته
دولار أمريكي	٢,٠١٦,٢١٣	%٣٢,٤٨	(٨٥٨,٨٥٥)	(١٣,٨٣%)
يورو	(٨٤٢)	(%٠,٠١)	(٢,٧٩٣)	(%٠,٠٤)
ريال سعودي	(١,٧٤٨,٥٤١)	(%٢٨,١٧)	٤٩٦,٦١٧	%٨
جنيه إسترليني	١٠,٧٣٤	%٠,١٧	٥,٧٧٠	%٠,٠٩
أخرى	٦٢٧,٤٧٨	%١٠,١١	١٤٨,٥٠٢	%٢,٣٩
صافي الفائض (العجز)	**٩٠٥,٠٤٢**	**%١٤,٥٨**	**(٢١٠,٧٥٩)**	**(%٣,٣٩)**

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي بحسب نشرة أسعار الصرف المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م مبلغ ٢٥٠,٢٥ مقابل الريال يمني (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠,٢٥ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م).

٤٦. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المصرف عند إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

وتتمثل الأطراف ذوي العلاقة للمصرف في أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والشركات المملوكة لعدد من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتعامل المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك طبقاً لأحكام قانون البنوك وقواعد وتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٤) لسنة ١٩٩٩م والتي أقرت حدود للمعاملات الإئتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة وتتمثل هذه المعاملات في عمليات تمويل مرابحات وعمليات أخرى مختلفة وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المصرف العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة هذا المعاملات في تاريخ البيانات المالية:

	٢٠١٧م مليون ريال يمني	٢٠١٦م مليون ريال يمني
حسابات جارية والودائع الأخرى	٣,١٩٦	٢,٨٤٤
تمويل عمليات المرابحة	١,٤٩٥	١,٦٧٨
خطابات ضمان، صافي	٤٦١	٤٥١
إعتمادات مستندية، صافي	١,٨٦٠	-
أرصدة مدينة وأصول أخرى	٨٢	٨٩
أجور ومرتبات الإدارة التنفيذية	١٥١	١٥٠
مكافأت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	٢	٢٠

٤٧. الموقف الضريبي

- يخضع المصرف لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إبتداءً من ١٧ فبراير ٢٠٠٩م نظراً لإنتهاء فترة الإعفاء الواردة في قانون الإستثمار.
- تمت المحاسبة لكل من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية وكذا ضرائب المرتبات والأجور للأعوام، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م، ٢٠١٣م وتم سداد الضرائب طبقاً لنماذج الربط الإضافية الواردة من مصلحة الضرائب.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للأعوام ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من وقع الإقرار وتم إخطار المصرف بنماذج ربط إضافية عن تلك الأعوام وقام المصرف بسداد الضرائب من واقع نماذج الربط الإضافية، فيما عدا المبالغ الخاصة بمساهمة تنمية المهارات لتلك الأعوام حيث قام المصرف بالإعتراض عليها.

٤٨. الموقف الزكوي

- يقوم المصرف بتقديم إقراراته الزكوية سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- تم سداد الزكاة حتى نهاية عام ٢٠١٦م وذلك من واقع الإقرار الزكوي ولم يُبلغ المصرف بأي إخطارات ربط إضافية من قبل مكتب الواجبات.

٤٩. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بأثار هذه الأوضاع على نشاط المصرف ومركزه المالي للفترة القادمة، كما أن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المصرف وعمل الإحتياطات اللازمة لضمان الاستمرارية.

٥٠. إعتماد البيانات المالية

تم إعتماد البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٨م وصدر القرار بعرض البيانات المالية على الجمعية العمومية للمصادقة عليها.